Parliamentarians *for Global Action*
Parlamentarios para la Acción Global
Action Mondiale des Parlementaires
برلمانيون من أجل التحرك العالمي

الكتيب البرلماني

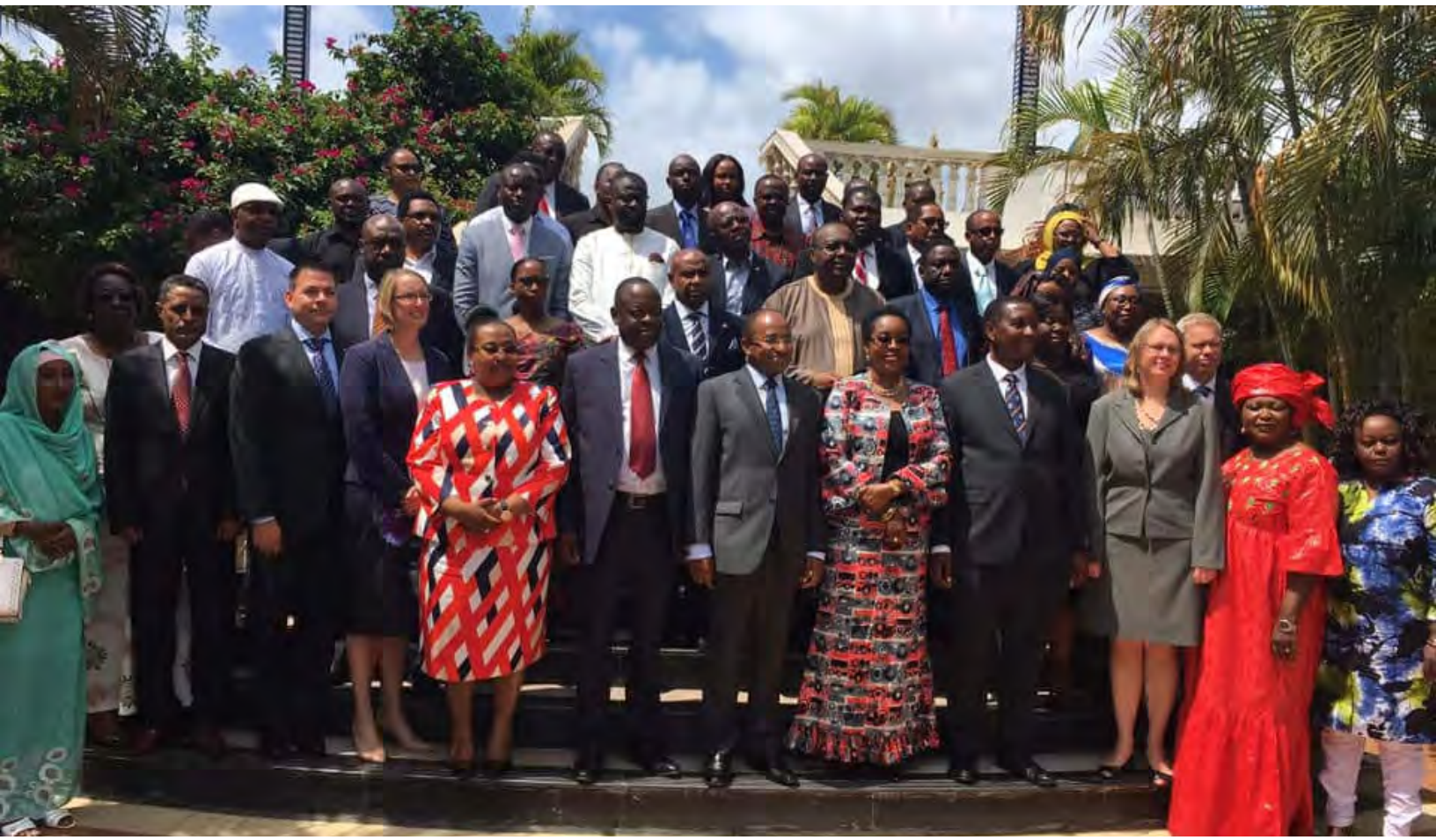

لتعزيز للأطر التشريعية الدولية التي تتناول التهديدات الناتجة عن أسلحة الدمار الشامل وترسيخ الممارسات المثلى في إدارة المخاطر البيولوجية

الغرض

يتمثل الغرض من هذا الكتيب في رفد القراء، داخل وخارج البرلمان على حد سواء، ببعض الأفكار عن الإسهامات المتفردة متعددة الأوجه والتبعية التي يمكن للبرلمانيين حول العالم تقديمها للتصدّي للتهديدات الخطيرة الناتجة عن أسلحة التي تهدد الأمن والسلام حول العالم. إن الخطر الناتج (WMD) الدمار الشامل عن هذه الأسلحة، سواء كانت بيد الدول المارقة أو كيانات غير دولية، لم يكن أكثر وضوحاً وخطراً مما هو عليه اليوم. ويجب على صانعي القرار القادرين على التخفيف من أثر هذه الأخطار، سواء في الحكومات أو البرلمانات أو أي مكان آخر، فعل هذا بقدر كبير من الإحساس بالهدف والضرورة الملحة على حد سواء.

يلعب البرلمانيين دوراً رئيسياً في تعزيز عملية المصادقة على وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى منع استخدام وتصنيع وتطوير وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت ذاته، وبالاستعانة بالصلاحيات البرلمانية ذاتها المتاحة لهم مثل الرقابة والمحاسبة، يتمتع البرلمانيون بوضع جيد يمكنهم من تقديم إسهامات حاسمة في تعزيز الأمن البيولوجي والممارسات المثلى لإدارة المخاطر البيولوجية ضمن البرلمانات والدول الخاصة بهم.

ما هي اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسميّة؟
الصفحات 5-9

كيف يمكن للبرلمانيين تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسميّة؟
الصفحات 10-12

ما هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 (2004)؟
صفحة 13

ما هي "لجنة القرار 1540"؟
صفحة 14

ما هي الإجراءات المطلوب اتخاذها لتطبيق القرار 1540؟
الصفحات15-16

ما هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2325 (2016)؟
الصفحات 17-18

ما هي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؟
الصفحات 19-20

كيف يمكن للبرلمانيين تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؟
صفحة 21

دور البرلمانيين في ترسيخ الممارسات المثلى في إدارة المخاطر البيولوجية؟
صفحات 22-23

الخاتمة
صفحة 24

ما هي اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسميّة؟

بعد فتح باب التوقيع عليها في 10 نيسان/أبريل 1972، ودخولها حيز التطبيق في 26آذار/مارس 1975، عُقدت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية)البيولوجية(,والسميّة وتدمير تلك الأسلحة، المعروفة باسم اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسميّة (BTWC) بعد بذل المجتمع الدولي جهود حثيثة لوضع تشريع جديد يتناول بعض الثغرات ضمن بروتوكول جنيف لعام 1925. وكانت أول اتفاقية متعددة الأطراف لنزع السلاح تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، حيث تعهدت الدول المشاركة بعدم تطوير أو إنتاج أو تخزين أو الحصول عليها أو الاحتفاظ بأي شكل من الأشكال بما يلي:

- العوامل الميكروبية أو العضوية، أو السموم أي كان مصدرها أو طريقة إنتاجها، بأي نوع وكمية غير مبررة لأغراض حماية أو وقاية أو أي أغراض سلمية؛
- الأسلحة أو المعدات أو وسائل الإطلاق المصممة لاستخدام هذه العناصر أو السموم لأغراض عدائية أو في نزاع مسلّح

خلال الأشهر والسنوات الأخيرة، وعلى ضوء ظهور تهديدات، أو أحداث على وجه الخصوص، إرهابية أكثر تعقيداً، تجدد الاهتمام في تأكيد المشاركة والتطبيق الدولي –جنباً إلى جنب – لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية

ورشة عمل في البرلمان الإقليمي الأفريقي لتعزيز المصادقة على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية وتطبيقها
نيسان/أبريل 2017

في وقت نشر هذا الكتيب، انضمت 182 دولة إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، في حين لم تتخذ 15 دولة حول العالم الخطوات الكافية للتصديق على هذه الاتفاقية الدولية الحيوية، أو الانضمام إليها على وجه الخصوص. وبطريقة لم يسبق لها مثيل خلال الإطار الزمني للتصديق على المعاهدات/الاتفاقيات الدولية المماثلة وفي السنوات الثمان الأخيرة فقط، صادقت 10 دول على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية بعد 40 عاماً من تبنيها.

يعتبر هذا "دليلاً إيجابياً"، وتجليّاً للخطر الواضح والحالي الذي تفرضه أسلحة الدمار الشامل، في يد الدول المارقة، وتوضح أيضاً الخطر المتزايد الناتج عن تحصّل الكيانات غير الدولية وتصنيعها وتطويرها واستخدامها للأسلحة المماثلة.

ومقارنة مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لا تتميز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية بأية آلية تحقق لمراقبة مدى الالتزام بها. وحتى هذه اللحظة، ما زالت المفاوضات متعثرة لوضع هذه الآلية. حتى ذلك الوقت، عندما يمكن الاتفاق على

آلية تحقق مشابهة، يمكن للبرلمانيين، عن طريق ممارستهم لصلاحياتهم في الرقابة والمساءلة ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية للحكومات، لعب دوراً فعالاً في التصدّي -ولو بشكل جزئي - لهذا الفراغ الناتج عن عدم وجود آلية للتحقق على هذا النحو، واستكمالاً للخبرات المكتسبة على مدار السنوات عن طريق حشد البرلمانيين حول العالم، والتي نتج عنها حملات

ناجحة في صالح تلك المعاهدات، مثل اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية تجارة الأسلحة، وقد أطلق برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي حملة البرلمان العالمي لتعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، في مؤتمره السنوي في سان سلفادور في 2015.

تتكون حملة برلمانيين من أجل التحرك العالمي الخاصة باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية من عدد من المكونات التكميلية، وهي:

- حشد أعضاء برلمان برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي وجميع الأعضاء المهتمين بالقضية حول العالم، ممن يتميزون بتاريخ حافل من الترويج الناجح، والتصديق وتنفيذ المعاهدات الدولية، من أجل تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية

- عقد ورش عمل برلمانية دولية، إقليمية و/أو وطنية، لرعاية الحوار بين النظراء، وتزويد المنصات اللازمة لمشاركة الخبرات ذات الصلة في مجال تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وقد حققت هذه الورش نتائج ناجحة لحملة برلمانيين من أجل التحرك العالمي لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في أفريقيا، أمريكا اللاتينية، مناطق آسيا والمحيط الهادي، على مدار الأعوام الثلاثة الماضية

كيف يمكن للبرلمانيين الترويج لشمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسميّة؟

يمكن للبرلمانيين تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية باستخدام قدراتهم المزدوجة كمناصرين للقضية ومشرّعين. وبالنسبة لدورهم كمناصرين، يمكنهم التواصل مع زملائهم في البرلمان أو مع الوزارات الحكومية المختصة وغيرها من الأجهزة/المؤسسات ذات الصلة، لتسليط الضوء على الأهمية العاجلة للانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وتنفيذ أحكامها بشكل كامل. وعلى نحو مماثل، كونهم مشرّعين، يُعتبر البرلمانيون مسؤولون بشكل رئيسي عن التصديق على القرارات الحكومية الأولية للانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، قبل إيداع أي تشريعات تصديق أو انضمام بشكل رسمي

يعتبر البرلمانيون مسؤولون أيضاً عن تقديم مشاريع القوانين الخاصة بتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية – أو العمل على وضع مشاريع قوانين مشابهة، في حال تقديمها بواسطة السلطة التنفيذية للحكومة، بناءً على المتطلبات الخاصة الوثائق الوطنية التأسيسية المعنية. وفي ضوء الأسباب المذكورة أعلاه، تعتبر أهمية إشراك البرلمانيين في جميع المراحل المؤدية إلى التصديق على وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية أمراً بديهياً.

- تقديم المشورة التقنية/القانونية، بشكل موسّع ومستمر، من الخبراء في الأمانة العامة لبرنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي، إلى أعضاء البرلمان حول العالم لتجهيزهم بشكل أفضل في الدعاوى ومبادرات التشريع العملي دعماً لشمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية
- تجميع وتداول تحديثات إخبارية منتظمة، لأعضاء برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي، بخصوص التطورات الحرجة المتعلقة باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، والتي بدورها تساعد على زيادة وعي البرلمانيين في المبادرات التي يقومون بالترويج لشمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في دولهم
- التنسيق المستمر والتعاون مع المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات وهيئات الأمم المتحدة، حسب مقتضى الحال.

تدابير بناء الثقة (CBMs)

في الإعلان الأخير الذي تبناه المؤتمر الاستعراضي الثاني لممثلي اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية الذي عقد في عام 1986، وافق ممثلو الدول على تنفيذ صيغة جديدة من تدابير بناء الثقة لتحسين التعاون الدولي في مجال الأنشطة البكتريولوجية (البيولوجية(السلمية.

وفي ظل غياب آلية تحقق رسمية، فإن تقارير تدابير بناء الثقة هذه تنطوي على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية مقارنة بأي وضع آخر. وقد دعا عديدٌ من أعضاء برلمانيين من أجل التحرك العالمي إلى تقديم تقارير تدابير بناء الثقة بواسطة السلطات المحلية المختصة، على أن تشتمل على نتائج جديرة بالذكر في بعض الحالات.

منذ عام 2015، لعب برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي دوراً فعالاً في تعزيز وتطبيق التصديق على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية بواسطة عدد من الدول حول العالم. على نحو مماثل، يعمل عدد من أعضاء برلمانيين من أجل التحرك العالمي بشكل نشط على الترويج لتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، بالإضافة إلى تشجيع تقديم تقارير تدابير بناء الثقة إلى وحدة تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في الأمم المتحدة في جنيف. وعلى الرغم من انضمام غالبية الدول حول العالم إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، إلا أن تطبيق التشريع بشكل شامل وكافٍ لا يتم إلا في ربع هذه الدول تقريباً.

لمزيد من المعلومات حول حملة البرلمان العالمي من برلمانيين من أجل التحرك العالمي، لتعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، يرجى زيارة الموقع التالي:

www.pgaction.org/campaigns/bwc.html

يتشرف برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي بدعم عمل وحدة دعم التطبيق الخاصة بالأسلحة البيولوجية في الأمم المتحدة في جنيف، كونها الهيئة الدولية الرئيسية المسؤولة عن تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية

ما هي "لجنة القرار 1540"؟

أُنشئت لجنة القرار 1540 بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 (2004)، لتعزيز والإشراف على تطبيق القرار، ولتنظيم الجهود وطلبات المساعدة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن لجنة القرار 1540 على موقعها الإلكتروني حيث يحتوي هذا الموقع الإلكتروني على جميع التقارير الوطنية التي تم تقديمها حتى الآن، بالإضافة إلى قاعدة بيانات تشريعية ودليلاً للخدمات.

www.un.org/sc/1540

ما هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 (2004)؟

تم تبني قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في عام 2004 استجابة للتهديدات المتزايدة الناتجة عن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل في أيدي كيانات غير دولية. ويفرض قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004)، والمعروف باسم "الفصل السابع"، التزامات على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأخذ خطوات لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى كيانات غير دولية، وينطوي على متطلب هام يخص تقرير الخطوات التي يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذها.

منذ عام 2016، عمل برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي مع أعضائه من البرلمانيين في عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل إعداد التقارير الوطنية لتقديمها إلى لجنة القرار 1540. وقد تم الاعتراف بجهود برلمانيين من أجل التحرك العالمي في أحد التقارير الحكومية المقدمة في عام 2018 إلى لجنة القرار 1540 في الأمم المتحدة

www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/AC.44/2018/5

ما هي الإجراءات المطلوب اتخاذها لتطبيق القرار 1540؟

يحدد قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 عناصر محددة يجب على التشريع الوطني تناولها، منها منع أنشطة معينة، ونقل وتنظيم المواد ذات العلاقة والتدابير اللازمة من أجل الامتثال للقرار بشكل كامل. وتدعو الفقرة الثامنة من منطوق قرار مجلس الأمن رقم 1540 الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التصديق والتطبيق الكامل لمعاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل، والتي تشمل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

يسعى برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي بشكل فاعل إلى تعزيز تطبيق قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 بين أعضائه حول العالم، مع ذكر حالات محددة مذكورة في خطط العمل المطبقة في ورش العمل الإقليمية لعام 2017 في أفريقيا)سيراليون(وأمريكا اللاتينية)تشيلي(وتنزانيا)دار السلام(وغينيا بيساو(بيساو) في 2018

الخطوات التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لتطبيق قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 (2004):

- وضع تشريع برلماني في القانون المحلي لتطبيق قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 (2004) بشكل كامل، أو حث الحكومات على فعل ذلك، و يجب على هذه التشريعات أن تعمل على:

- إنشاء آلية تحكم فعالة، وإجراءات تصديق علنية للاستخدام المزدوج للمختبرات والمؤسسات الأخرى، والبنى التحتية والصناعات التي يمكن من خلالها إنتاج أجهزة كيميائية أو بيولوجية و/أو نووية
- إنشاء أجهزة حكومية مؤثرة وأجهزة رقابة لإنفاذ القانون ذات خبرات وموارد ذات صلة لمواجهة الأخطار الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل، على نحو استباقي ومتجاوب
- تجريم إنتاج ونقل واستخدام هذا النوع من الأسلحة في إطار تشريعات جرائم الحرب، بالإضافة إلى كونه -سلوك إجرامي يجب المعاقبة عليه، بغض النظر عن وجود نزاع مسلح أم لا
- تطبيق إجراءات فاعلة وآمنة لتبادل المعلومات مع الدول الأخرى، وتطوير والحفاظ على أطر تعاون دولي من أجل تسهيلها
- تضمين أي إجراءات موجهة للالتزام بالمسؤوليات الدولية المعنية التي يمكن ألا تصنّف بأنها "ذاتية التنفيذ" في -النظام القانوني المحلي في دولتك بواسطة الوكالات والمحاكم المحلية
- البناء على النماذج التشريعية القائمة و/أو الخبرات لمراجعة مدى ملاءمة التشريعات الحالية ، وتعديلها كما ينبغي
- تشجيع الحكومات على تقديم تقارير وطنية منتظمة بخصوص التنفيذ إلى لجنة القرار رقم 1540، والاستفادة من الخبرات المقدمة من لجنة القرار رقم 1540
- الحصول على استشارات/جلسات إحاطة منتظمة من الوزارات الحكومية المختصة عن الخطوات التي يتم اتخاذها لتطبيق ودعم قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 (2004)، والتي تشمل المشورة من الوزارات المذكورة سابقاً عن كيفية قيام البرلمانيين بتسهيل تطبيق وإعمال قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 (2004).

البرلمانيين، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية، والترويج لصقل الجهود التوعوية للتركيز على قضايا موضوعية محددة وقضايا إقليمية متعلقة بالتنفيذ (مع التشديد على ذلك).

بالإضافة إلى ذلك، تعترف الفقرة 172 من التقرير النهائي الشامل للجنة قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 (9 كانون أول/ديسمبر 2016) (القسم التاسع الاستنتاجات والتنفيذ) بوضوح بالدور الفعال الذي لعبه البرلمانيون في سن التشريعات اللازمة لتطبيق قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 (2004).

وقد أشارت اللجنة إلى المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدول في تطبيق قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 (2004)، وتشير أيضاً إلى الدور الفعال الذي لعبه البرلمانيون في سنّ التشريعات اللازمة لتطبيق التزامات القانون (مع التشديد على ذلك).

ما هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2325 (2016)؟

تم تبني قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2325 في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2016 لترسيخ قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540 بشكل أكبر. وفي إشارة مهمة في سياق هذا الكتيب البرلماني، يقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشكل خاص بالدور المركزي الذي لعبه البرلمانيين في تطبيق قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1540وفي ديباجته، ينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2325 (2016) على ما يلي:

اعترافاً بدور الشفافية والتوعية في المساهمة بتحسين الثقة، ورعاية التعاون وزيادة الوعي بين الدول، بما يشمل، كما ينبغي، تفاعلهم في المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية، واعترافاً أيضاً بالدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، من بين أمور أخرى، منها الصناعة والأوساط الأكاديمية، الذي يمكنه التأثير على التطبيق الفعال للقرار 1540 (2004)، عن طريق زيادة الوعي، وأن للبرلمانيين دوراً أساسياً في سن التشريعات اللازمة لتنفيذ التزامات القرار (مع التشديد على ذلك).

في الفقرة 29 من منطوق نفس القرار، يطلب مجلس الأمن من لجنة قرار 1540 استكمال تنظيم والمشاركة في الأحداث التوعوية حول تطبيق القرار 1540 (2004) على مستوى دولي، وإقليمي، وشبه إقليمي ووطني كما ينبغي، يشمل ذلك دعوة

وجنوب السودان بالعمل بشكل فاعل على الترويج لتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، عن طريق سن مشاريع القوانين الوطنية في برلماناتهم. تاريخياً، قدم برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي مشروع لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام 1993، والذي نشر العديد من الأوراق البحثية بخصوص العناصر المفضلة لنص اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

ما هي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؟

إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية هي اتفاقية لمراقبة الأسلحة التي تخرج على القانون بخصوص إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وسلائفها. واسمها الكامل هو اتفاقية منع استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتتم إدارته بواسطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي منظمة مشتركة ما بين الحكومات، ومقرها في لاهاي، هولندا.

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1997. وتحظر اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الاستخدام الموسع واستحداث وإنتاج وتخزين ونقل الأسلحة الكيميائية. لا زال يسمح بإنتاج محدود للغاية لأغراض بحثية أو علمية أو دوائية أو حمائية. ويعتبر الالتزام الرئيسي للدول في الاتفاقية هو إنفاذ هذا الحظر، بالإضافة إلى تدمير جميع الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تتم جميع أنشطة التدمير تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدءاً من شهر أيار/مايو 2018، انضمت الدول إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقبلت التزاماتها. هنالك أربع دول حول العالم لم تنضم إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بعد. ويعمل برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي مع إحدى هذه الدول لتسهيل الإجراءات التي قد تسمح لها بالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية كأحد الدول الأعضاء في المستقبل القريب وقد قام أعضاء برلمانيين من أجل التحرك العالمي في كل من تشيلي وزيمبابوي

دور البرلمانيين في تعزيز الممارسات المثلى في إدارة المخاطر البيولوجية؟

بالإضافة إلى تعزيز التقيّد بأطر العمل الدولية التي تسعى إلى منع استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال أسلحة الدمار الشامل، كما ذكر في هذا الكتيب وفي منطقة لم تشهد أي حشد/مشاركة برلمانية دولية كبيرة حتى الآن، فإن برنامج برلمانيين من أجل التحرك العالمي يعمل على نشر الوعي بين الأعضاء من البرلمانات حول العالم، من خلال الإسهامات الفعالة التي يمكن أن يقدموها في تعزيز وتحسين الأمن البيولوجي وخاصة الممارسات المثلى في إدارة المخاطر البيولوجية، في دولهم ومناطقهم.

تعتبر الكثير من قطاعات المحاصيل الزراعية، والنباتات والدواجن ومصادر المياه مهددة بشكل متزايد في العديد من الدول، وذلك بسبب الدخول غير المصرح به لأفراد وهيئات بغرض نشر الأمراض عن عمد – صورة من الإرهاب البيولوجي،"يسمى أحياناً "بالإرهاب الزراعي.

وإلى جانب قدرة البرلمانيين على اتخاذ خطوات أساسية ومجدية للترويج إلى تصديق وتطبيق المعاهدات/الاتفاقيات الدولية التي تتصدى للتهديدات الناتجة عن استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال أسلحة الدمار الشامل، لذا، يتمتع البرلمانيون بقدرات تبعية لاستخدام نفس الصلاحيات التي يمتلكونها، لاتخاذ خطوات لتحسين الأمن البيولوجي داخل دولهم. وهذا يشمل تبني الإجراءات والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تم بلورتها/تبنيها مسبقاً بواسطة المنظمات الواضعة للمعايير الدولي، مثل منظمة الصحة العالمية.

كيف يمكن للبرلمانيين تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؟

بالنسبة إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، يمكن للبرلمانيين تعزيز شمولية وتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية باستخدام قدراتهم المزدوجة كمناصرين للقضية ومشرّعين، وبالأخص، استناداً إلى صلاحيات الرقابة والمحاسبة الحاسمة تجاه السلطة التنفيذية للحكومة. وقد نشرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قائمة مرجعية بالخطوات التي يجب على البرلمانيين اتخاذها لتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، والتي يمكن عرضها كاملة في نهاية وثيقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التالية:

www.opcw.org/sites/default/files/documents/ICA/IPB/parliamentarians-role-cwc.pdf

الخاتمة

يعتبر البرلمانيون عوامل مركزية للتحفيز، وعوامل تغيير للترويج للسلام والأمن العالمي – محلياً وإقليمياً ودولياً. وهذا يمتد ليشمل فلك مواجهة الأخطار الناتجة عن أسلحة الدمار الشامل والتهديدات المتنامية للأمن البيولوجي. نأمل أن يسلط هذا الكتيب البرلماني المختصر الضوء على المسارات المختلفة المتاحة للبرلمانيين حول العالم، للاستمرار في تقديم إسهامات أساسية ومجدية في هذا الصدد

كانون الثاني/يناير 2019

يمكن أن تحتوي المختبرات الوطنية أو الأكاديمية على عوامل ممرضة خطيرة، والتي في حال عدم تأمينها بشكل مناسب، يمكن أن تكون عرضة للولوج غير المصرح به من قبل جهات فاعلة من غير الدول تسعى لاستخدام العوامل الممرضة في تصنيع أسلحة بيولوجية. هنا أيضاً يمكن للبرلمانيين أن يتولوا زمام المبادرة لمناصرة التشريعات/اللوائح التي تتصدى لهذا التحدّي.

ملخص بالخطوات التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لتعزيز الممارسات المثلى في إدارة المخاطر البيولوجية:

- تشجيع السلطات المحلية لوضع خطط/برامج وطنية للأمن البيولوجي
- الطلب من الوزارات والأجهزة الحكومية المختصة أن تحيط اللجان البرلمانية المختصة بالخطوات التي يتم تطبيقها حالياً لتعزيز الأمن البيولوجي
- تحديد الثغرات في التشريعات واللوائح الحالية المصممة لتعزيز الأمن البيولوجي
- سنّ وتبني تشريعات ولوائح جديدة مصممة لتعزيز الأمن البيولوجي

Parliamentarians *for* Global Action
Parlamentarios para la Acción Global
Action Mondiale des Parlementaires
برلمانيون من أجل التحرك العالمي